الأمم المتحدة S/2004/907

مجلس الأمن

Distr.: General
17 November 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، في الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

ثانيا – التقييم السياسي

٢ – أجرى ممثلي الخاص، سورين – بيسين بيترسن، الذي تولى مسؤولياته في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تقييما فنيا مرفقا بهذا التقرير للتقدم المحرز في استيفاء المعايير المتفق عليها المتعلقة بكوسوفو. وتبين النتائج التي توصل إليها إحراز بعض التقدم الملموس والباعث على التفاؤل في مجالات محددة، لكنها تبين أيضا أن ذلك التقدم متفاوت ومحدود حتى الآن، وبأن المعايير لم تستوف بعد. وسيكون من الجوهري بذل جهود متضافرة من أجل الزيادة إلى أقصى حد من فرص التوصل إلى نتيجة إيجابية في الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المتوخى إجراؤه في منتصف عام ٢٠٠٥.

٣ – ويبدو في الوقت نفسه أنه بعد مرور ستة أشهر على موجة العنف التي استهدفت طائفتي صرب كوسوفو والأشكاليا، فضلا عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، أن كوسوفو بدأت العودة إلى المسار الصحيح فيما يخص استيفاء المعايير. وتركز مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مرة أخرى على المعايير التي وضعها المجتمع الدولي

221104 221104 04-60685 (A)
0460685

لكوسوفو والخطوات اللازمة لاستيفاء هذه المعايير، وهي تؤدي دورا متزايد النشاط في تنفيذها.

٤ - وأحرز تقدم ملموس وباعث على التفاؤل في بعض المجالات في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس. فالعديد من المنازل التي لحقت بها أضرار أو دُمرت إما أعيد بناؤها أو توجد قيد التشييد، كما أعيد بناء المدارس، ودفعت بعض المبالغ المالية للمساعدة على إقامة مشاريع. كما تواصل إحراز تقدم في التحقيق بشأن المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وإلقاء القبض عليهم ومقاضاتهم. واستمر الاتجاه التنازلي للجرائم المرتكبة ضد أفراد طوائف الأقليات بعد أحداث شهر آذار/مارس. وتعثر التقدم الباعث على التفاؤل الذي أحرز في أعقاب إنشاء لجنة برئاسة مجلس أوروبا للإشراف على إعادة بناء مواقع دينية بسبب اعتراضات من الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية.

٥ - وأحرز تقدم في مجال إصلاح الحكم المحلي، مما يكتسي أهمية رئيسية في الحفاظ على المصالح الحيوية لطوائف الأقليات، ولا سيما صرب كوسوفو. وأعد فريق عامل مشترك بين البعثة والمؤسسات المؤقتة معني بالحكم المحلي وثيقة إطارية عن إصلاح ذلك الحكم، وحظيت الوثيقة في وقت لاحق بالتأييد المبدئي للمؤسسات المؤقتة. أما التحدي الذي ينبغي التصدي له الآن فهو الشروع في وضع صيغة نهائية للوثيقة وتنفيذها في إطار حوار مع جميع الطوائف، ولا سيما صرب كوسوفو وبدعم منها وتنفيذ مشاريع تجريبية كخطوة أولى. ومن شأن إغناء الوثيقة، بطرق من بينها مواصلة المشاورات مع بلغراد، أن يساعد على المضي قدما في إصلاح الحكم المحلي.

٦ - وشكلت انتخابات جمعية كوسوفو التي أجريت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر خطوة هامة أخرى في توطيد مؤسسات كوسوفو المؤقتة وفي عملية تحقيق الاستقرار والتطبيع. كما أن إجراء الانتخابات بطريقة سلمية واعتبارها حرة ونزيهة وسليمة من الناحية الإجرائية كان بالتأكيد خطوة رئيسية إلى الأمام. غير أن عدم مشاركة صرب كوسوفو كان نتيجة مخيبة للآمال، رغم أنها لم تكن مفاجئة بالنظر إلى قصر المدة المتاحة للحملة الانتخابية، وصعوبة الظروف المعيشية لصرب كوسوفو والمواقف المتضاربة لبلغراد.

٧ - ورغم هذه الخطوات الهامة إلى الأمام، فإن عدم إحراز تقدم في مجالات رئيسية مثل جهود العودة والمصالحة، والأوضاع الأمنية وحرية التنقل لأقليات كوسوفو، لا سيما صرب كوسوفو، ما زال مدعاة للقلق. وتجدر الإشارة إلى إحراز تقدم مرض في مجالين فقط من الإجراءات الستة ذات الأولوية الواردة في معيار عمليات العودة وحقوق الطوائف في خطة تنفيذ معايير كوسوفو التي نُقحت في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس.

وما زال تمويل برنامج آذار/مارس لإعادة البناء غير كاف حتى الآن، رغم أن سلفة مبلغها مليونا يورو من صندوق عمليات العودة لم تسدد حتى الآن. وبُذلت جهود كبيرة لإعادة بناء الممتلكات التي لحقت بها أضرار أو دمرت في آذار/مارس، غير أن البرنامج لم يكتمل بعد ولا تزال ثمة ثغرات كبيرة في إعادة بناء المباني الثانوية والمساعدة المقدمة لاستبدال الأثاث والأغراض المترلية. ورغم مشاركة سلطات المؤسسات المؤقتة، لا سيما رئيس وزراء كوسوفو بيرم ريكسيبي، في طائفة أوسع من الأنشطة الخارجية لصالح الطوائف الإثنية في الأشهر الأخيرة، فلم يوضع حتى الآن برنامج منتظم تتوافر له موارد كافية في مجال الأنشطة الخارجية، بما في ذلك المصالحة والحوار بين الإثنيات على المدى المتوسط حتى الطويل. ولم تجر المؤسسات المؤقتة أو زعماء الأحزاب تحقيقات عن دور السلطات العامة التي كانت ضالعة في أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس، أو التي لم تمارس سلطتها على النحو الواجب خلال تلك الفترة. ولم تدن المؤسسات المؤقتة أو زعماء الأحزاب إدانة علنية تقارير وسائط الإعلام التي أسهمت في العنف الإثني.

٨ - وما زال الوضع الأمني هشا بالنسبة لجماعات الأقليات في كوسوفو، لا سيما صرب كوسوفو. كما أن حرية تنقلها ما زالت خاضعة لقيود شديدة. وفي بعض المناطق، لا يستطيع صرب كوسوفو التنقل في المناطق التي يشكل ألبان كوسوفو أغلبيتها إلا برفقة حراس أو بالاستعانة بخدمات نقل خاصة، في حين يستخدم صرب كوسوفو في مناطق أخرى عربات تحمل لوحات معدنية عليها علامة (كوسوفو KS) في حالة السفر الاعتيادي ويطلبون أن يرافقهم حراس في الأسفار الأكثر أهمية. وانخفض معدل عمليات العودة في أعقاب أحداث آذار/مارس انخفاضا كبيرا، ولا تزال سلامة العائدين واستدامة تلك العمليات غير مستتبتين. وبسبب أحداث آذار/مارس، كان عدد أفراد طوائف الأقليات المشردين في عام ٢٠٠٤ أكبر من عدد أولئك الذين استطاعوا العودة إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، لم تزدد مشاركة طوائف الأقليات، لا سيما صرب كوسوفو، في المؤسسات المؤقتة مشاركة هامة رغم المبادرات المتخذة في هذا الصدد.

أولويات البعثة

٩ - بناء على ما تقدم، قدم ممثلي الخاص لمحة عامة عن مجموعة أولوياته للمستقبل القريب. فأولا وقبل كل شيء، ما زال إحراز تقدم في المعايير الثمانية الإطار الأساسي للسياسة العامة للبعثة. وتكتسي ضرورة تحديد الأولوية من حيث الإجراءات بالنسبة لكل معيار على حدة أهمية جوهرية لكفالة العمل بانتظام من أجل التعامل مع عواقب أحداث

آذار/مارس ولإنشاء المؤسسات وكفالة المشاركة النشطة من جانب زعماء كوسوفو وشعبها لإقامة مجتمع متعدد الإثنيات.

١٠ - وتتيح مشاركة كل من المؤسسات المؤقتة وطائفة صرب كوسوفو وغيرها من طوائف الأقليات في الفريق الاستشاري المعني بشؤون الأمن في كوسوفو والمجالس المحلية لمنع الجريمة فرصة هامة لمعالجة الشواغل الأمنية للأقليات. وستساعد المجالس المحلية لمنع الجريمة أيضا التي تضم ممثلي الشرطة، وقوة كوسوفو، والسلطات البلدية وممثلي الطوائف، على تلبية الاحتياجات الأمنية المحلية. كما اقترح ممثلي الخاص على الحكومة الصربية إجراء محادثات رفيعة المستوى بشأن المسائل الأمنية في كوسوفو.

١١ - وأجرت البعثة استعراضا شاملا للاختصاصات التي تديرها حاليا استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وحددت عددا من المسؤوليات التي لا تخل بالسيادة ويمكن نقلها إلى المؤسسات المؤقتة. وسيرتبط هذا النقل ارتباطا قويا بقدر أكبر من المساءلة والمسؤولية من جانب المؤسسات المؤقتة، مما يعني أيضا تعزيز عمليتي الرصد والإشراف، وقيام ممثلي الخاص بفرض جزاءات حسب الحاجة. ولن تكون هذه العملية ممكنة إلا من خلال بناء قدرات إضافية داخل المؤسسات المؤقتة. وقد اتخذ ممثلي الخاص فعلا مبادرات لتحسين التنسيق في هذا الميدان.

١٢ - وستشرع البعثة والمؤسسات المؤقتة بأسرع وقت ممكن في تنفيذ مشاريع تجريبية لامركزية وصياغة قوانين بشأن الحكم المحلي والشؤون المالية. وستسمح المشاريع التجريبية المتوخاة بإجراء تقييم عملي لجهود الإصلاح في مرحلة مبكرة والإسراع بإحراز تقدم في مجالي تقديم الخدمات وتنفيذ المعايير، بما في ذلك حماية المؤسسات وكفالة أمن طوائف الأقليات.

١٣ - وستعمل البعثة أيضا بتنسيق وتعاون وثيقين مع قوة كوسوفو على تحسين الوضع الأمني وحرية التنقل، اللذان يعتبران عاملين رئيسيين لازمين لتوطيد وجود طوائف الأقليات والإسراع بعودة المشردين إلى كوسوفو. ويجري إعداد خطة عمل لكفالة دعم السلطات المحلية لاتخاذ تدابير إيجابية في مجال عمليات العودة، لا سيما على صعيد البلديات، والتعامل مباشرة في الوقت نفسه مع الجهات التي تعرقل تلك العمليات على جميع المستويات. وينبغي أن تقترن هذه الجهود ببرنامج شامل للأنشطة الخارجية تنفذه المؤسسات المؤقتة لصالح صرب كوسوفو وطوائف الأقليات الأخرى واتخاذ مزيد من الخطوات لتوظيف الأقليات في الخدمة العامة.

١٤ - وليست التنمية الاقتصادية ضرورية لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة فحسب، بل أيضا لتحسين الأمن والاستقرار بالتحديد. وإلى جانب العمل بنشاط مع المؤسسات الأوروبية على وضع استراتيجية اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل، ينبغي كذلك اتخاذ تدابير فعالة قصيرة الأجل. وستنفذ مشاريع سريعة الأثر على مستوى البلديات مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة من أجل إرساء أسس الانتعاش الاقتصادي.

١٥ - ويكتسي إجراء حوار متعدد القنوات أهمية جوهرية. وعلى طوائف كوسوفو أن تجري حوارا داخليا فيما بينها، كما ينبغي تعزيز الحوار بين بريشتينا وبلغراد. ومن الضروري أن تشارك بلغراد مشاركة بناءة في ميادين متنوعة بالإضافة إلى اللامركزية، مثل الأشخاص المفقودين وعمليات العودة والاقتصاد. وسوف ينظر في مسألة استئناف اجتماعات الأفرقة العاملة المعنية ''بالحوار المباشر'' بين بريشتينا وبلغراد. كما ستزيد مشاركة كوسوفو في الحوار الإقليمي والمبادرات الإقليمية. وستحرص البعثة أيضا على تقاسم المعلومات في جميع أنحاء المنطقة وستكثف الحوار مع المجتمع الدولي على العموم.

١٦ - وقد واصلت البعثة تنفيذ التدابير المقترحة في أعقاب أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. ويركز التخطيط المشترك والعمليات المشتركة اللذان أعدهما البعثة وقوة كوسوفو منذ آذار/مارس تركيزا خاصا على توفير الأمن في جيوب الأقليات، والمواقع الثقافية وتهيئة ظروف أمنية تفضي إلى عودة المشردين داخليا. وستُكمَّل المجالس المحلية لمنع الجريمة المنشأة حديثا بالتواجد العملياتي لقوة كوسوفو وشرطة البعثة ودائرة الشرطة في كوسوفو على المستوى المحلي من خلال أفرقة متحركة للاتصال والرصد في كل بلدية من البلديات تتولى البقاء على اتصال دائم بشرطة البعثة ودائرة الشرطة في كوسوفو والمجتمعات المحلية وزعماء القرى والزعماء الدينيين والسلطات المحلية.

ثالثا - ملاحظات

١٧ - على الرغم من الخطوات التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمعالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب أعمال العنف في آذار/مارس والنتائج التي أسفرت عنها، والمضي قدما في استيفاء المعايير المتعلقة بكوسوفو ما زال التقدم المحرز محدودا ومتفاوتا. وبالرغم من البيانات الإيجابية والالتزامات البناءة التي أبداها ممثلو مؤسسات كوسوفو المؤقتة وزعماء كوسوفو السياسيون، وفي الوقت الذي تم فيه اتخاذ تدابير وإنشاء آليات، فلا بد من بذل مزيد من العمل لترجمتها جميعا إلى نتائج ملموسة ومستدامة. ولقد ساعدت المشاركة المكثفة من قبل فريق الاتصال وجهات أخرى في اقناع المؤسسات المؤقتة إلى حد كبير بأنه ما زال ثمة جانب كبير مما ينبغي عمله وأنه لا مناص من إحراز تقدم. وما زال التحدي الحاسم الذي

يواجه المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وقيادتها السياسية يتمثل في كفالة ترجمة التقدم المحرز في استيفاء المعايير إلى تغيير ملموس ومستدام في كوسوفو يعود بالفائدة على سكان كوسوفو قاطبة.

١٨ - وعقب اختتام الانتخابات، تمثل التحدي الذي يواجه قيادة كوسوفو في تشكيل حكومة تمثيلية ومستقرة وفعالة وقادرة على السير بكوسوفو قدما إلى الأمام. وعلى الرغم من ضآلة عدد المشاركين من صرب كوسوفو في الانتخابات إلى حد مخيب للآمال، فثمة حاجة للعمل يدا بيد مع ممثلي جميع الطوائف المنتخبين بصورة مشروعة وللاتصال بأولئك الذين قرروا عدم الإدلاء بأصواتهم بسبب آو لآخر. وهذا يقتضي بكل وضوح إيلاء اهتمام مستمر للمجالات التي تهم طائفة صرب كوسوفو على وجه الخصوص - عمليات العودة، والأمن، واللامركزية. وإنني أدعو قيادة المؤسسات المؤقتة وزعماء طائفة صرب كوسوفو إلى العمل معا خدمة لشعب كوسوفو بهدف تهيئة ظروف مواتية له ليعيش حياة طبيعية. ويجب أن تكون أنشطة الاتصال بالطوائف كافة إحدى أولويات المؤسسات المؤقتة وقيادة طائفة الغالبية.

١٩ - وكما ذكرت في تقريري السابق إلى مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2004/613)، كنت قد طلبت في أعقاب الأحداث التي وقعت في آذار/مارس، إجراء استعراض شامل للسياسات والممارسات التي تتبعها جميع الجهات الفاعلة في كوسوفو فضلا عن توفير خيارات وتوصيات كأساس للتمعن في السبيل الذي ينبغي انتهاجه للمضي قدما في هذا الاتجاه، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد أنجز ممثل النرويج، السفير كاي إيدي الذي طلبت إليه إجراء هذا الاستعراض، تقييمه للحالة وقدم توصياته إليَّ لأنظر فيها. وقد عرض في تقريره الممتاز الخطوط العامة لاستراتيجية شاملة ومتكاملة توفر أساسا لشروعنا بالعملية التي ستحدد وضع كوسوفو القانوني في المستقبل. وعقب مشاورات شملت ممثلي الخاص في كوسوفو والدول الأعضاء الرئيسية وقيادة المنظمات الشريكة معنا، يبدو أن هناك فهما عاما وتأييدا لاتباع استراتيجية متكاملة للمضي قدما في كوسوفو اعتبارا من الآن ولغاية منتصف عام ٢٠٠٥ وفي التحضير للعملية التي ستحدد وضع كوسوفو القانوني في المستقبل. وساد اتفاق عام بشأن ضرورة التركيز على الاقتصاد والأمن، وضرورة العمل مع بلغراد، وإشراك صرب كوسوفو في العملية، وأهمية عملية المعايير. وأبدي أيضا تأييد عام لاتباع نهج دون إقليمي لا يقصر تركيزه على كوسوفو فحسب. وسوف نواصل العمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء الرئيسية، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن وفريق الاتصال إضافة إلى المنظمات الإقليمية الشريكة معنا من متابعة زخم السير قدما على أساس توافق الآراء.

٢٠ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص سورين ييسين بيترسن على ما أبداه من تفان وقدرة قيادية في الشهور الأولى من ولايته. وأوجه تقديري أيضا إلى النائب الرئيسي السابق لممثلي الخاص تشارلز بريشو على ما أبداه من قدرة قيادية راسخة طيلة السنوات التي قضاها في خدمة البعثة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري إلى جميع موظفي البعثة، رجالا ونساء، على تفانيهم والتزامهم بقيم الأمم المتحدة وأهدافها. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لقوة كوسوفو، ولشريكينا في عمل البعثة - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولسائر المنظمات والوكالات والجهات المساهمة والمانحة على ما قدمته من دعم سياسي ومادي قيِّم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

التقييم الفني الذي أعده الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو بشأن استيفاء المعايير

١ - هذا التقييم الفني مقدم عملا بالمشاورات التي عقدها الأمين العام في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وهو يبين التقدم المحرز في استيفاء المعايير الثمانية المتعلقة بكوسوفو (التي وافقت عليها كل من البعثة ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) وتنفيذ الإجراءات الواردة في خطة تنفيذ معايير كوسوفو. وستركز التقييمات الفنية بقدر أكبر في المستقبل على تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في إطار المعايير المرتبطة بتعدد الإثنيات في كوسوفو (وهي الأمن وسيادة القانون، وحرية التنقل، وعمليات العودة وحماية الأقليات، والمؤسسات الديمقراطية العاملة/إصلاح الحكم المحلي).

ألف - مؤسسات ديمقراطية عاملة

لأول مرة، تولى شعب كوسوفو أساسا تنظيم وإجراء انتخابات عامة في كوسوفو بطريقة احترافية. وعلى الرغم من أن المؤسسات المؤقتة ما زالت مفتقرة إلى قدرات في العديد من المجالات، فلم يول اهتمام كاف لتعزيز تعدد الإثنيات في مؤسسات كوسوفو. وأحرز تقدم كبير في العمل على إصلاح الحكم المحلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الانتخابات

٢ - لأول مرة، تولى شعب كوسوفو بنفسه إلى حد كبير تنظيم انتخابات كوسوفو. ووضعت لجنة انتخابات مركزية متعددة الإثنيات الأساس التنظيمي للعمليات عن طريق اعتماد ١٥ قاعدة انتخابية. وطُلب إلى بلديات كوسوفو الثلاثين أن تعير موظفين إلى لجان الانتخابات البلدية بهدف الإبقاء على استدامة آلية الانتخابات من النواحي المالية والمؤسسية والعملية. وقدمت الإدارات المحلية، مع بضع استثناءات، دعما سوقيا كافيا في حينه لتلك اللجان، وذلك حتى في المناطق التي تتكون أغلبيتها من صرب كوسوفو حيث كان الرأي العام السائد معارضا للمشاركة في الانتخابات.

٣ - وأجازت اللجنة المركزية للانتخابات وأمانتها العامة ٣٣ كيانا سياسيا تنافست في الانتخابات في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وامتثلت الأحزاب السياسية لمتطلبات الإبلاغ المالي وسددت الغرامات المستحقة عليها لمكتب تسجيل الأحزاب السياسية. وطبعت ورقات

الاقتراع في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر، مما وفر متسعا من الوقت لإرسال ورقات الاقتراع عن طريق البريد إلى الناخبين المؤهلين خارج كوسوفو.

٤ - غير أن تنفيذ برنامج التسجيل عن طريق البريد في صربيا والجبل الأسود لاقى صعوبات شديدة بسبب رفض السلطات الصربية أن تتعاون فنيا من خلال مفوضية اللاجئين على تحديد مكان الناخبين المؤهلين. ولم يدرج، بعد انتهاء برنامج تسجيل الناخبين عن طريق البريد، سوى أقل من ٢ في المائة من المجموع المقدر للناخبين المؤهلين خارج كوسوفو، في قائمة الناخبين النهائية (حوالي ٣٠٠ ١ ناخب من المشردين داخليا، بالمقارنة مع حوالي ٠٠٠ ١٠٩ ناخب مدرج في قائمة عام ٢٠٠٢ للناخبين المؤهلين في صربيا والجبل الأسود).

٥ - وبدأت الحملة الانتخابية في ٢٢ أيلول/سبتمبر وجرت على العموم في أجواء سلمية يسودها الهدوء والاحترام. ورغم أن العديد من القادة السياسيين لصرب كوسوفو كانوا يرغبون في المشاركة في الانتخابات، فإن الأحزاب داخل صربيا ذاتها كانت ضد المشاركة إلى حد كبير. لكن الرئيس بوريس تاديتش شجع الصرب علنا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر على الإدلاء بأصواتهم وسمح الممثل الخاص للأمين العام بالتسجيل المتأخر لكيان سياسي جديد يمثل صرب كوسوفو، وهو القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، الذي قدم طلبا بالتسجيل فورا بعد النداء الذي وجهه الرئيس تاديتش. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وُقع على مذكرة تفاهم فنية مع المفوضية الصربية للاجئين بشأن فتح مراكز اقتراع في صربيا ذاتها. وأنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ١٥ مركزا للاقتراع والتسجيل في جميع أنحاء صربيا ذاتها. وتمكن جميع المشردين الحاملين لوثائق الهوية اللازمة، والذين لم يكونوا قد طلبوا بعد الحصول على ورقات اقتراع للإدلاء بأصواتهم عن طريق البريد، من التصويت على جمعية كوسوفو في مراكز الاقتراع تلك.

٦ - وجرت الحملة المتعلقة بانتخابات جمعية كوسوفو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر دون أية مخالفات إجرائية هامة وكان التصويت منظما ولم تقع أية حوادث أمنية تذكر. وفي أعقاب إعادة حساب الأصوات بسبب شكاوى متعلقة بالاستمارات المستعملة في تسجيل الأصوات، أظهرت النتائج الرسمية أن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت حوالي ٥٤ في المائة (في كوسوفو)، مما مثل انخفاضا بالمقارنة مع نسبة ٦٤ في المائة المسجلة في انتخابات الجمعية الأولى التي أجريت في كوسوفو في عام ٢٠٠١. ولم يختلف توزيع التأييد الكلي لأحزاب ألبان كوسوفو الرئيسية اختلافا كبيرا عما كان عليه في انتخابات عام ٢٠٠١: فقد حصلت رابطة كوسوفو الديمقراطية على ٤٥,٤ في المائة من الأصوات، وحزب كوسوفو الديمقراطي على ٢٨,٩ في المائة والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو على ٨,٤ في المائة. وحصل

تشكيل سياسي جديد لألبان كوسوفو- يحمل اسم ''ORA'' (الزمن) - على نسبة ٦,٢ في المائة من الأصوات. وبدأت المفاوضات فيما بين الأحزاب الرئيسية لألبان كوسوفو بشأن تشكيل حكومة ائتلافية فورا بعد التصويت، رغم عدم تمخضها عن أي نتائج عند صدور هذا التقرير.

٧ - وكانت مشاركة صرب كوسوفو في انتخابات الجمعية ضئيلة. وصدرت عن بلغراد إشارات متضاربة بشأن ما إذا كان ينبغي لصرب كوسوفو الذهاب إلى صناديق الاقتراع أم لا. وأكد رئيس الوزراء فويسلاف كوستونيتشا، متحدثا باسم الحكومة الصربية، والبطريرك الصربي كير بافل، بأن الظروف لم تكن مهيأة لمشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات، وحثّاهم على عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفاد الرئيس الصربي تاديتش أنه سيؤيد مشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات، على أن يكون ذلك مرهونا باستيفاء عدد من الشروط، من بينها إقامة سلطات صربية محلية معترف بها دوليا في المناطق التي يقطنها صرب كوسوفو. وكما ذكر آنفا، أدى تصريحه إلى إجازة كيان لصرب كوسوفو - هو ''القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا'' - قدم قائمة بأسماء ٣٣ مرشحا لانتخابات كوسوفو؛ وكان قد أجاز أيضا في وقت سابق قائمة مدنية أخرى لصرب كوسوفو تزعم أنها تمثل المشردين داخليا من صرب كوسوفو. وأدى اتخاذ هذا القرار في وقت متأخر إلى عدم تمكن ساسة صرب كوسوفو من تنظيم أية حملات انتخابية إلا فيما ندر، مما أثار احتجاجات في صفوف جماعات صرب كوسوفو ضد المشاركة في الانتخابات. ولم يشارك في التصويت سوى حوالي ٠٠٠ ٢ من صرب كوسوفو، أو أقل من ١ في المائة من ناخبي صرب كوسوفو المحتملين. ويستنتج من تدني المشاركة في الانتخابات أنه لن يكون ثمة أي ممثلين منتخبين مباشرة من صرب كوسوفو في الجمعية وما زال من غير المؤكد ما إذا كانت المقاعد العشرة المخصصة لهم سوف تملأ. ويمثل ذلك تراجعا بالمقارنة مع انتخابات عام ٢٠٠١ التي جرت على نطاق كوسوفو ككل، حيث كان تحالف صرب كوسوفو ثالث أكبر كيان في الجمعية وكان عدد مقاعده ٢٢، حصل على ١٢ منها عن طريق انتخابات مباشرة.

مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة

٨ - لا تزال المؤسسات المؤقتة تعاني عموما من نقص في القدرات اللازمة لتنفيذ الجوانب الرئيسية من خطة تنفيذ معايير كوسوفو، رغم الشروع في محاولات على مستوى مكتب رئيس الوزراء لتصحيح هذا الوضع. وأتاحت الدراسة المتمحصة للتقدم المحرز في الخطة التي وفرتها، الأفرقة العاملة المعنية بالمعايير المشتركة بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، التي حضر

جلساتها أعضاء من فريق الاتصال، إحراز مزيد من التقدم. لكن تعزيز الكفاءة المهنية لموظفي الخدمة المدنية لا يزال، شأنه شأن حماية الموظفين المدنيين من التدخل السياسي، يطرح تحديا كبيرا. فخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، صدرت تقارير كثيرة تفيد عدم امتثال عدد من الموظفين العاملين في البلديات لقواعد الخدمة المدنية التي تقضي بتقديم الاستقالة أو أخذ إجازة بدون راتب لدى الترشح للانتخابات – وعدم مطالبة وزارة الخدمات العامة لهم بذلك.

٩ – لكن لئن كان على المؤسسات المؤقتة تحمل عبء تحقيق المعايير الخاصة بكوسوفو، فإن استمرار وجود هياكل صربية موازية تتلقى الأوامر من بلغراد وتساهم في إبعاد صرب كوسوفو عن التيارات السياسية الرئيسية وأجهزة الإدارة العامة يُعقِّد إلى حد بعيد مهمتها. وهذا يتضح بوجه خاص في قطاعي الصحة والتعليم، وفي تسيير الهياكل البلدية في شمال كوسوفو، وهذا الأمر يمنع المؤسسات المحلية من تحمّل مسؤولية كاملة عن تقديم الخدمات من ناحية ويحول دون تعرضها للمساءلة من ناحية أخرى.

١٠ – ولا تزال نسبة توظيف أبناء الأقليات في المؤسسات المؤقتة منخفضة وينحصر توظيفهم في مستويات لا ترقى إلى مستوى صنع القرار وفي مكاتب ترعى الأقليات نفسها في الغالب. ففي الوزارات المركزية التابعة للمؤسسات المؤقتة، لا تشغل الأقليات إلا نحو ٩,٦ في المائة من مجموع الوظائف، مقابل ١٦,٦ في المائة وهي النسبة المئوية الدنيا المنصوص عليها. وقد سجل اتجاه نحو الانخفاض في النسبة المئوية الإجمالية للأقليات في الوزارات. وهذا المشكل قد يعزى، من جهة، إما إلى عدم توافر المرشحين من الطوائف المعنية لشغل الوظائف المعلن عنها وإما إلى عدم استعدادهم لطرح طلباتهم في بيئة تتسم بقلة الثقة بين الطوائف. وقد يعزى، من جهة أخرى، إلى تقصير المؤسسات المؤقتة عموما في اتخاذ نهج استباقي لتشجيع زيادة تمثيل الأقليات. ومما يعوق استفادة الأقليات على قدم المساواة من فرص العمل المشاكل المتعلقة بحرية التنقل (التي يُعاني منها صرب كوسوفو أساسا) وقلة المرشحين المؤهلين (في الطوائف الغجرية والأشكالية والمصرية). ويُوظف أبناء صرب كوسوفو وأفراد الطوائف الأخرى بشكل محدود جدا في البلديات و لم يُوظف سوى ٤٥٠ فردا من أفراد صرب كوسوفو خارج مكاتب الطوائف البلدية في البلديات التي يشكل فيها ألبان كوسوفو الغالبية.

١١ – وعقدت جمعية كوسوفو دورتها الختامية في ٢٧ أيلول/سبتمبر. واعتمدت، خلال ولايتها التي دامت ثلاث سنوات، ٨٣ قانونا قدم منها ٧٤ قانونا بصورة رسمية إلى البعثة، وسَّن منها ٥١ قانونا حتى الآن. و لم تجر إحالة كثير من القوانين المتبقية إلى البعثة بغرض

سنها إلا في الآونة الأخيرة عندما أخذت الحكومة والجمعية تسرِّعا الخطى للتقليل من تراكم القوانين. وأقرت الجمعية ٢٩ قانونا في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وهو رقم قياسي. فكان على لجان الجمعية، المسؤولة عن استعراض مشاريع القوانين واقتراح التعديلات عليها، إنجاز العمل في وقت ضيق للغاية، فعمد بعضها إلى الامتناع عن اقتراح أي تعديلات على مشاريع القوانين أو إلى الاعتماد بصورة أساسية على تعليقات الخبراء الخارجيين.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر، أُحيلت التعديلات الـ ٣٨ المقترح إدخالها على الإطار الدستوري الذي اعتمدته الجمعية في ٨ تموز/يوليه إلى البعثة لكي تنظر فيها. ولا تزال البعثة تعترض على الاستعراض الشامل للإطار الدستوري لكنها ستبحث مجالات محددة يمكن النظر في تعديلها. ولن تبحث التعديلات التي تمس بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو التي تتعدى على الصلاحيات المخصصة للممثل الخاص للأمين العام.

إصلاح الحكم المحلي

١٣ - وضع الفريق العامل المعني بإصلاح الحكم المحلي، الذي يوجد مقره في بريشتينا والذي ترأسه كل من البعثة والمؤسسات المؤقتة، الصيغة النهائية لوثيقة إطارية لإصلاح الحكم الذاتي المحلي في كوسوفو تستجيب للنداءات المطالبة بتعزيز الديمقراطية، وزيادة المشاركة، وتحسين مستوى تقديم الخدمات، واستدامة الأمن على الصعيد المحلي. وتدعو الوثيقة إلى نقل قدر كبير من السلطات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي لتمكين المواطنين من المشاركة بصورة كاملة في الحكم المحلي. وفي اجتماع عُقد في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر، دعا فريق الاتصال، الذي شدد على أن إصلاح الحكم المحلي يجب أن تبلوره الأطراف الفاعلة في كوسوفو، إلى انخراط بلغراد بشكل بناء في عملية اللامركزية. وفي وقت لاحق، استضاف فريق الاتصال اجتماعا تحاوريا بين خبراء من بريشتينا (البعثة والمؤسسات المؤقتة، بما في ذلك ممثل طائفة صرب كوسوفو) وبلغراد (الحكومة الصربية والرئاسة الصربية)، عُقد في فيينا يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر. وجرت هذه المحادثات في جو يتسم بالتفتح والجدية. وبينما حث رئيس الاجتماع طائفة صرب كوسوفو على الانضمام إلى الفريق العامل المعني بإصلاح الحكم المحلي الموجود مقره في بريشتينا، شجع بلغراد على القيام بدور نشط في الفريق العامل في إعداد مقترحات محددة لدعم صرب كوسوفو من شأنها أن تتلقى اهتماما كاملا.

وسائط الإعلام

١٤ - لم يحرز أي تقدم ملموس في تنفيذ المعايير في ميدان وسائط الإعلام في الفترة المشمولة بالتقرير. لكن من المتوقع أن يؤدي العزم على إنشاء فريق عامل شامل وجامع لمختلف الفئات يتولى النظر في إمكانية تأسيس معهد إعلامي واستئناف المداولات قريبا لوضع مدونة سلوك للصحفيين إلى المضي قدما بإصلاح وسائط الإعلام في الشهور القادمة. وستُبذل أيضا جهود لتحسين مستوى التنفيذ غير المرضي للقانون الخاص بالحصول على المعلومات. وفي أيلول/سبتمبر، أرسل ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية الإعلام، فريموت دوف، خبيرا إلى كوسوفو لمحاولة الدفع بالجهود الرامية إلى إنشاء آلية للتنظيم الذاتي لوسائط الإعلام المطبوعة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، قضت المحكمة العليا، سعيا منها إلى نقض حكم سابق صادر عن إحدى محاكم المقاطعات يرد طلب مفوض وسائط الإعلام المؤقت بإنفاذ غرامة غير مدفوعة مستحقة بذمة صحيفة بوتا سوت اليومية، بإعادة صلاحية إنفاذ الجزاءات إلى المفوض. وفي بداية الحملة الانتخابية، لوحظ امتثال كل الصحف لقواعد الإعلان السياسي ونشر استطلاعات الرأي باستثناء صحيفتين اثنتين هما بوتا سوت وبافاريزيا اللتين وجه لهما المفوض رسائل إنذار. إذ لم يقدم مشروع القانون الخاص بإنشاء لجنة مستقلة لوسائط الإعلام إلى الجمعية المنتهية ولايتها.

باء - سيادة القانون

ما فتئ القضاة والمدعون العامون المحليون والدوليون يحرزون تقدما في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أعمال العنف التي حدثت في شهر آذار/مارس وملاحقتهم. ولا تزال عدم مشاركة صرب كوسوفو تشل عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالأمن في كوسوفو، لكن مجالس منع الجريمة ما لبثت تساهم في تحسين البيئة الأمنية على الصعيد المحلي بجميع أنحاء كوسوفو.

١٥ - شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض استمرار إحراز التقدم في إحالة المسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس إلى العدالة. إذ انتهى البت الآن في أكثر من ١٠٠ دعوى أفضى ٨٥ منها إلى إدانات تتراوح بين غرامات وتوبيخات وصلت إلى حد الحكم بالحبس خمس سنوات في ميتروفيتشا على شخص من صرب كوسوفو ألقى قنبلة على جنود تابعين لقوة كوسوفو، أدت إلى إصابة اثنين منهم. ولا يزال أكثر من ٢٠٠ دعوى أخرى قيد الإجراءات القضائية، منها اتهامات بقتل أفراد من صرب كوسوفو وهجمات على كنائس الصرب وبيوتهم ودعاوى مرفوعة على مدبرين مزعومين لأعمال العنف.

١٦ - وتولى القضاة والمدعون العامون المحليون البت في الجزء الأعظم من الدعاوى وتولت البعثة المراقبة لكفالة نزاهة المحاكمات. ويبدو أن معظم الدعاوى قد عولجت بشكل مناسب لكن البعثة على أهبة الاستعداد للطعن عند الضرورة: فعلى سبيل المثال، طعن مدع دولي في حكم أصدره قاض محلي في حق ألبانيين من ألبان كوسوفو تورطا في نهب كنيسة أرثودوكسية صربية في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤.

١٧ - وفيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم بين الجماعات العرقية، اتُهم ألبانيان من ألبان كوسوفو في ١٣ أيلول/سبتمبر بقتل شخص من صرب كوسوفو يبلغ من العمر ١٧ عاما في غراكانيتشا في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ واتُهم ١١ ألبانيا من ألبان كوسوفو بالتحريض على الكراهية العرقية عندما أوقفوا قافلة من العائدين الصرب المحتملين الذين كانوا يقومون بزيارة معاينة لسوفا ريكا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ وبوشرت إجراءات، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، لمحاكمة شخص من صرب كوسوفو اتُهم بقتل ثلاثة ألبان من ألبان كوسوفو وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة في هجوم شنه في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالجرائم المنظمة، وجه الاتهام، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، إلى ٨ أشخاص من ألبان كوسوفو يشتبه في تورطهم في قضية كبرى من قضايا الاتجار بالمخدرات تشمل إدخال شحنات كبيرة من الهيروين إلى بلدان أوروبا الغربية بتنسيق من كوسوفو.

١٨ - وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، تبدو الصورة متباينة. فثمة حالات منعزلة كشفت فيها ممارسات الفساد في الوزارات واستؤصلت شأفتها؛ وثمة تقدم يحرز في كل من الوزارات والبلديات لوضع نظم لمراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة المالية؛ وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ اعتمدت الجمعية قانونا خاصا بمكافحة الفساد. لكن هذا كله لا يرقى أبدا إلى حد تحقيق برنامج التنفيذ الشامل الضروري لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد التي اعتمدتها المؤسسات المؤقتة في آذار/مارس ٢٠٠٤؛ إذ لا تزال بعض الوزارات تؤكد عدم تلقي أي معلومات عن توصياتها.

١٩ - ويعتبر توثيق العلاقات بين الطوائف والشرطة ركنا رئيسيا في استراتيجية البعثة لتحسين الأمن. ويجري حاليا في جميع البلديات إنشاء مجالس محلية لمنع الجريمة تجمع ممثلي الشرطة وقوة كوسوفو والسلطات البلدية والطوائف للوفاء بمتطلبات الأمن المحلي. وقد بدأت هذه الاجتماعات في كافة البلديات الموجودة في المنطقة الجنوبية الغربية وفي منطقة غنيلان. وحضر جميع الطوائف الاجتماعات التي عقدت في زوبين بوتوك ولبوسافيتش (منطقة ميتروفيتشا).

٢٠ - وعلى المستوى المركزي، أنشئ فريق استشاري معني بالأمن في كوسوفو ليكون محفلا رفيع المستوى تتداول فيه المؤسسات المؤقتة وكافة الطوائف في كوسوفو مع البعثة وقوة كوسوفو بشأن الشواغل الأمنية. لكن، بعد عقد اجتماع استهلالي أولي في ١٣ تموز/يوليه، توقف عن العمل بعد أن قررت بلغراد منع صرب كوسوفو من المشاركة في أعماله لأجل غير مسمى.

٢١ - وعاد التحول في دائرة شرطة كوسوفو، الذي توقف لوقت وجيز بسبب أحداث آذار/مارس، ليمضي قدما على نحو ما هو مقرر. فقد نقلت إلى الدائرة خمسة مراكز من مراكز الشرطة منذ شهر تموز/يوليه، وأصبح ١٥ مركزا من مراكز الشرطة يخضع لقيادتها حاليا. وبات أفراد الدائرة وسواهم من الموظفين في كوسوفو يديرون ويوفرون حاليا ٨٥ في المائة من برامج التدريب في كلية الدائرة. وحظي إنشاء وحدات للشرطة الخاصة في الدائرة بالأولوية منذ شهر آذار/مارس حيث يجري حاليا إنشاء أول وحدة في الدائرة. وستُنشأ وحدتان إضافيتان في عام ٢٠٠٥. وستُنشأ وحدتان أخريان في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويتولى أفراد الدائرة بصورة متزايدة المسؤولية في التحقيقات الجنائية. ففي الوقت الحالي، يعمل ٨١٦ محققا من الدائرة في وحدات التحقيق على مستويي الإقليم والمركز وتشكل الطوائف العرقية غير الألبانية نسبة ١٣ في المائة منها. وتلقى ٧٩٤ فردا من أفراد الدائرة التدريب في مجال التحقيقات الخاصة على مدى الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٤.

جيم - حرية التنقل

لا تزال تفرض قيود شديدة على حرية تنقل أفراد طوائف الأقليات في كوسوفو، ولا سيما صرب كوسوفو. فصرب كوسوفو لا يسافرون إلا برفقة خفراء أو في إطار خدمات نقل خاصة في معظم المناطق، ويعانون في تحركاتهم اليومية من قيود شديدة بسبب محدودية توافر هذه المساعدة.

٢٢ - ففي بعض المناطق، لا يتنقل صرب كوسوفو عبر المناطق التي يشكل فيها ألبان كوسوفو الأغلبية إلا برفقة خفراء أو في إطار خدمات نقل خاصة بينما يستخدمون في مناطق أخرى مركبات تحمل لوحات موضوعة عليها علامة (كوسوفو KS) للقيام برحلات روتينية ويطلبون الخفر للقيام برحلات ذات أهمية عالية. ويتمتع أفراد طوائف الأقليات الأخرى (ومنهم ألبان كوسوفو الذين يعيشون في البلديات التي يشكل فيها الصرب الطائفة الغالبة) بقدر أكبر من حرية التنقل قياسا إلى صرب كوسوفو لكنهم لا يزالون يواجهون مشاكل في التنقل. ويُطلب شهريا أكثر من ٣٠٠ عملية خفر لنقل سلطات صرب كوسوفو

السياسية ولقيام المشردين داخليا بزيارات ولتنظيم أحداث ثقافية ودينية، وللتنقل إلى أماكن العمل أو إلى المدارس. فأبناء صرب كوسوفو الذين يعيشون في المناطق الريفية في شمال بريشتينا وأوبيليتش لم يترددوا أسابيع عديدة على المدارس في شهر أيلول/سبتمبر بسبب انعدام خفراء من أفراد الشرطة أو من الأفراد العسكريين. ولا تزال الحكومة الصربية لا تعترف بلوحات كوسوفو، مما يزيد من القيود المفروضة على حرية تنقل صرب كوسوفو. وتسافر طوائف الأقليات في أمان أيضا في خطوط الحافلات الخاصة بموظفي الخدمة المدنية وقطارات ''حرية التنقل'' التي تمولها الحكومة. وسيفتح خطان آخران للحافلات تشرف عليهما الأمم المتحدة وسيتيح أحدهما لأبناء الأقليات من الطلبة الوصول إلى الجامعة في ميتروفيتشا.

٢٣ - وأفادت شرطة البعثة عن وقوع تسع حوادث مضايقة تتصل بتنقل الأقليات، كانت في معظمها حوادث رمي بالحجارة موجهة ضد صرب كوسوفو وأبلغت شرطة البعثة أيضا بحوادث متعددة تتعلق بإتلاف/تخريب مقابر الصرب. ومما يبعث على القلق أنه بعد تدمير الممتلكات المهجورة في الفترة التي أعقبت أحداث آذار/مارس، تواصل إلحاق أضرار، تتراوح بين التخريب والحرق، بالبيوت المعاد بناؤها التي لم تُشغل بعد، مما وجه إلى العائدين المحتملين رسالة سلبية للغاية لم تحاول سلطات المؤسسات المؤقتة التصدي لها لإدانة علنية لتلك الأفعال.

٢٤ - ومن الضروري عموما اتخاذ ترتيبات خاصة لكفالة عمل موظفي الخدمة العامة من الأقليات في مناطق الأغلبية بالنظر إلى أن أماكن عمل هؤلاء الموظفين توجد عادة في مراكز حضرية تقيم فيها أقليات قليلة، خاصة من صرب كوسوفو. ويوفر معظم البلديات حاليا وسيلة من وسائل النقل لموظفي الخدمة العامة من الأقليات ويوفر خط حافلات موظفي الخدمة المدنية الذي تموله الحكومة سبيلا للكثيرين للوصول إلى أماكن العمل. وتؤدي الحاجة إلى توفير النقل إلى تعثر خدمة شاغلي هذه الوظائف ويثني الكثيرين عن الإقبال على الوظائف العامة.

٢٥ - ولا تتوفر وحدات لغوية تعمل بصورة جيدة إلا في بلديتين اثنتين (بريشتينا وبريزرن). أما في البلديات الأخرى، فإما أنها منعدمة أو أنها فقيرة إلى الموارد. وقد بينت دراسة استقصائية أجرتها البعثة في الآونة الأخيرة أن ٢٠ من أصل ٢٤ بلدية حصلت على معدلات تقل عن المتوسط فيما يتعلق بالامتثال لمقتضيات استخدام اللغات المنصوص عليها في المعايير. ولم تحصل على علامات متوسطة إلا ثلاث بلديات فيما لم تحصل على علامات تفوق المتوسط إلا بلدية واحدة (نوفو بردو). ومن أصل الوزارات الستة التي شملها

الاستقصاء توجد وحدات لغوية في ثلاث منها رغم عدم كفاية موظفيها، فيما لا تزال الوزارات الأخرى تعتمد في الأغلب على موارد البعثة. ولم تنشئ نظاما لرصد استخدام اللغات إلا وزارة الخدمات العامة. وليست هناك أي جزاءات أو أي تدابير تصحيحية سواء في البلديات أو في الوزارات للتصدي لعدم الامتثال. ويراعى استخدام اللغات الرسمية في العلامات العامة في معظم الوزارات والمحاكم البلدية. بيد أن المكاتب البلدية للمؤسسات المؤقتة عادة ما لا تمتثل. ومن المباني التي تعرض علامات أُحادية اللغة: المرافق الصحية والمدارس ومكاتب الرعاية الاجتماعية. وينطبق عدم الامتثال هذا على البلديات ذات الأغلبية الألبانية وذات الأغلبية الصربية على السواء.

٢٦ - وتنتشر ظاهرة عدم الامتثال للقانون الخاص بأسماء البلديات على نطاق واسع إذ لا يلتزم بهذا القانون عموما إلا ثلث البلديات. وكثيرا ما يكتفى باستخدام لغة الطائفة الغالبة في أسماء الشوارع والمدن والبلدات والقرى والطرق والأماكن العامة.

دال - العودة المستدامة وحقوق الطوائف وأفرادها

رغم أن الحالة الأمنية اليومية قد استقرت منذ أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس، فإن أفراد صرب كوسوفو وأفراد طوائف الأقليات الأخرى لا يزالون، بسبب انتمائهم العرقي، يتعرضون لمخاطر جمة تهدد رفاههم وأمنهم؛ وفاق عدد من تشردوا في عام ٢٠٠٤ نتيجة أحداث آذار/مارس عدد من تمكنوا من العودة إلى ديارهم.

إعادة البناء

٢٧ - في نهاية أيلول/سبتمبر اكتملت أو تجري أعمال إعادة بناء ٨٩ في المائة تقريبا من البيوت التي لحقها الضرر أو الدمار. إذ فرغ من إعادة بناء ٤٨١ بيتا من البيوت التي لحقها الضرر أو الدمار البالغ عددها ٩١٩ بيتا. وفرغ من معظم الأعمال المستهلة لإعادة بناء المدرستين اللتين تضررتا في شهر آذار/مارس في الموعد المحدد في ١ أيلول/سبتمبر وكلتاهما تشتغلان الآن. ويتردد حاليا ١٨٧ من أبناء صرب كوسوفو و ٤٠ من أبناء الغجر على مدرسة زفيتي سافا في كوسوفو بوليي. كما توفر وزارة التعليم الأثاث والمعدات اللازمة للمدارس. ويجري بخطى حثيثة تجهيز دفعات المساعدة التي تقدم في البداية وقيمتها ٢ ٠٠٠ يورو على أن عدد المستفيدين حتى الآن لم يتجاوز ٥٤ مستفيدا (من أصل دفعات لما يقدر عددهم بـ ٧٠٠ مستفيد مستحق).

٢٨ - وبعد أن أحرزت المؤسسات المؤقتة وصرب كوسوفو وبلغراد والبعثة تقدما مبدئيا مشجعا في إعادة بناء المواقع الدينية، توقفت عملية ترميم الآثار منذ أيلول/سبتمبر على أثر

اعتراضات قدمتها الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية. وتقف حاليا لجنة التنفيذ المعنية بإعادة البناء، التي تضم رئيسا دوليا وممثلين من الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية والحكومة الصربية والمؤسسات المؤقتة، في طريق مسدود. وتم تقديم ١١ عرضا للقيام بأعمال الترميم وتوفير مبلغ قدره ٤,٢ مليون يورو من جانب المؤسسات المؤقتة. لكن ممثل الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية سحب موافقته على البرنامج في منتصف أيلول/سبتمبر وأوقف مشاركته في اللجنة.

حالات العودة

٢٩ - يفوق عدد من تشردوا من أفراد طوائف الأقليات في العام ٢٠٠٤ عدد من تمكنوا من العودة بنجاح إلى ديارهم. ففي ٢٤ أيلول/سبتمبر، كان هناك ٢٨٨ ٢ من المشردين نتيجة أحداث آذار/مارس لم يعودوا بعد إلى ديارهم. وحتى ٣١ آب/أغسطس، بلغ العدد الكلي للعائدين من الأقليات إلى كوسوفو في عام ٢٠٠٤، ٣٠٠ ١ عائد. وسجل العام ٢٠٠٤ وتيرة عودة أبطأ بكثير من وتيرة العودة في عام ٢٠٠٣ إذ لم يبلغ عدد العائدين في نهاية آب/أغسطس إلا ٤٠ في المائة من العدد الكلي للعائدين في الفترة نفسها من العام الماضي. وكان لأعمال العنف التي وقعت في شهر آذار/مارس تأثير سلبي بوجه خاص على برامج العودة إلى المدن: إذ أن المشاريع الكبرى الوحيدة الجاري تنفيذها الآن للعودة إلى المدن تشمل الغجر والمصريين الكوسوفيين. ويجري تنفيذ مشاريع عودة في الضواحي في كل من بلديتي بتش وكلينا. وتتواصل مشاريع عودة في بلديتين لم تشهدا عمليات منظمة كبرى قبل هذا العام (أوروسيفاتش ودياكوفيتشا).

٣٠ - ولئن زاد مستوى اشتراك البلديات في عملية العودة في الفترة المشمولة بالتقرير، فإن معظمها لا يزال يفتقر إلى القدرات وإلى الإرادة السياسية اللازمة لتحمل المسؤولية الكاملة عن عودة الأقليات. وتوفر المشاكل المصادفة في تنفيذ برنامج المؤسسات المؤقتة لإعادة البناء دلائل ملموسة على هذا المشكل. فقد أبان عدد من البلديات عن محدودية القدرة على تنفيذ مشاريع إعادة البناء، وأثر التأخر سلبا في إحالة المعلومات من البلديات إلى اللجنة المركزية لإعادة البناء. وأظهر البرنامج أيضا الهوة القائمة بين السلطات البلدية وطوائف الأقليات على مستوى الاتصالات. وتعكف البلديات حاليا على وضع استراتيجيات بلدية للعودة رغم أن أقل من ربعها هو الذي أكمل استراتيجية وقدمها إلى الفريق العامل البلدي المعني بعمليات العودة. ومع ذلك، فإن قدرة البلديات على معالجة قضايا العودة ستتزايد كثيرا في الشهور القادمة إذ أن ٢٦ بلدية قد عينت موظفين بلديين مسؤولين عن برامج العودة أو هي في طور تعيينهم. ولا تزال مشاركة البلديات المباشرة في وضع مشاريع العودة أو تنفيذها محدودة للغاية رغم أن اشتراكها فيها كشركاء تنفيذيين سيشجع عبر تمويل عمليات العودة إلى كوسوفو في عام ٢٠٠٥.

٣١ - وتواصل المؤسسات المؤقتة تقديم مبالغ مالية سخية لتمويل برامج العودة إذ تزايد تمويل هذه البرامج بنسبة ٥٠ في المائة من العام ٢٠٠٣ إلى العام ٢٠٠٤ (أي من ٧ إلى ١٠,٥ ملايين يورو). ولئن كان تمويل برامج العودة سيظل ثابتا في العام ٢٠٠٥، فإن كوسوفو تعتبر الآن الممول الرئيسي لبرامج العودة. وتتواصل الجهود لكفالة توزيع التمويل المخصص لبرامج العودة وفقا للحاجة ولضمان شموله لكافة الطوائف. وإذا كانت ميزانية كوسوفو في غالبيتها موجهة إلى تمويل المشاريع التي تخص صرب كوسوفو (الذين يشكلون نحو ٧٥ في المائة من المشردين)، فإنها مولت أيضا مشاريع لعودة أُسر غورانية في دراغاس، وأسر غجرية وأشكالية ومصرية في دياكوفيتشا وميتروفيتشا، وعودة ألبان كوسوفو إلى بلدية ستربتشي ذات الأغلبية الصربية.

٣٢ - ويظل الدعم الواضح من جانب القادة المجتمعيين لبرامج العودة متباينا. فبعض القادة يشاركون مشاركة مفيدة في الأفرقة العاملة البلدية وفي زيارات الإعلام وزيارات المعاينة. ويدعم ممثلو المؤسسات المؤقتة، لا سيما رئيس الوزراء، عملية إعادة البناء بشكل واضح من خلال زيارات كثيرة يقومون بها لتدشين أنشطة البناء أو إتمامها. ولا يزال عدد محدود من المشاريع يصطدم بالمقاومة على المستوى البلدي رغم اشتراك السلطات البلدية بطريقة بناءة أكثر في أنشطة العودة. وكثيرا ما يشير القادة السياسيون أيضا إلى الانتخابات باعتبارها عاملا أساسيا لعجزهم عن الاشتراك بقدر أكبر من النشاط في الجهود المتصلة بالعودة والطوائف. وفي ٢٠ آب/أغسطس، سُن قانون مناهضة التمييز الذي يعتبر حجر الزاوية لتوفير الحماية القانونية لحقوق الطوائف وأفرادها. لكن لم يشرع بعد في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه ومن هذه الخطوات أنشطة التثقيف والتدريب.

٣٣ - وفي تموز/يوليه، أيد القادة السياسيون في كوسوفو إنشاء وزارة لشؤون الطوائف وحقوق الإنسان وعمليات العودة. وتمضي أعمال إنشاء هذه الوزارة بخطى سريعة، بدعم من مستشار دولي. وظلت إسهامات السلطات المحلية محدودة نوعا ما حتى الآن فيما لم تبرز إلى الوجود أي مبادرات لتطوير القدرات التي ستشكل الدعامة الأساسية للوزارة الجديدة.

٣٤ - وعادت مكاتب الطوائف في البلديات تدريجيا لتعمل بصورة عادية بعد أحداث آذار/مارس بإعادة إقامة الروابط مع الإدارة البلدية وتحسين التعاون معها. فعلى سبيل المثال، يحضر رؤساء المكاتب بانتظام جلسات مجلس الإدارة في المنطقة الجنوبية الغربية وأفادت كل البلديات المختلطة الأربعة في منطقة غنيلان تقديم دعم بلدي لتلك المكاتب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اجتماعات لجنة الطوائف في ١٦ بلدية، ولا يزال صرب كوسوفو يقاطعون اللجان في سبع بلديات. ولم تعقد لجان الوساطة اجتماعاتها قط في ١٢ بلدية ولم

تحقق في البلديات التي عقدت فيها اجتماعاتها أي نتائج هامة. ورغم تزايد عدد البلديات التي تعقد جلسات بصورة منتظمة، لا يزال تأثير هذه الهياكل محدود جدا إجمالا بسبب انعدام الإرادة السياسية من جانب كافة الأطراف وعدم فهم دورها على الرغم مما تبذله البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جهود لكفالة التقدم.

٣٥ - وثمة شبه شديد بين النتائج المتعلقة بتكافؤ حصص التمويل في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ والنتائج المحققة في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٣. إذ لم يبلغ المستويات الدنيا للإنفاق على الطوائف في كافة بنود الميزانية الثلاثة (الميزانية الأساسية البلدية والتعليم والصحة) إلا سبع بلديات هي زفيتسان وأوراهوفاتش وكامنيتشا وميتروفيتشا وفيتينا وستيمليي وبريشتينا. وبلغت سبع بلديات أخرى مستوى التكافؤ في التمويل في بندين من بنود الميزانية الثلاثة.

هاء - الاقتصاد

أحرز تقدم في ربع السنة هذا يتمثل في الانتهاء من التشريعات الاقتصادية، ومضي عملية الخصخصة قدما والتنفيذ الكلي لعملية الميزانية. ولكن لا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين تحصيل الإيرادات من أجل مقدمي خدمات المرافق العامة، وتعزيز الامتثال للضرائب المحلية، وضمان مضي عملية الميزانية قدما في حينها وبطريقة متسقة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. ما زالت الحاجة إلى بناء القدرات تمثل بشكل عام، وفي جميع المجالات تقريبا مسألة تثير القلق، لا سيما في ضمان اعتماد نهج استراتيجي طويل الأجل فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في كوسوفو.

٣٦ - حدث تقدم ملموس في مجال التشريعات الاقتصادية، يتمثل في قيام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة بتقديم خطط عمل في المجالات المحتفظ بها والمجالات المحولة. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت جمعية كوسوفو عددا من القوانين ذات الصلة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما فيها القوانين الخاصة بالالتزامات، وحماية المستهلك، والامتيازات، وحقوق التأليف والنشر، وبراءات الاختراع، وضرائب الأرباح، وضريبة الدخل الشخصي، وإدارة الضرائب وإجراءاتها. كما تواصلت الجهود من أجل إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمارات، وإن كانت هذه العملية تواجه صعوبات في الموارد البشرية والمالية. والجدير بالذكر، أن مكتب الطاقة قد نقل إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وبدأ عمله بالفعل.

٣٧ - وتنوي وزارة المالية والاقتصاد البدء في عملية تحويل التخطيط للميزانية من ميزانية التزامات إلى ميزانية نقد، وهو ما يتمشى مع توصيات صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فقد تأخرت عملية وضع ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ففي الوقت الذي تحسنت فيه عملية

إدارة الميزانية، فإن الأحكام القانونية في قانون مساءلة الإدارة العامة والإدارة المالية بحاجة إلى تعديل بحيث تعكس عملية الميزانية الواحدة. وقد تكررت عمليات الإنفاق بأقل من المقرر من جانب المنظمات المدرجة في الميزانية، لا سيما في الفئة الرأسمالية، وهو ما يشير إلى أن المنظمات بطيئة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية. أما تحصيل رسوم الجمارك والضرائب ذات الصلة على الواردات (ضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة) لعام ٢٠٠٤ فهي مستقرة، وتسير بمعدل يربو على مثيلتها في نفس الفترة من العام الماضي بنحو ٢,٥ في المائة.

٣٨ - وقطعت عملية الخصخصة شوطا إلى الأمام ، بما يتفق وهدف الانتهاء منها في منتصف عام ٢٠٠٦ أو أواخره، حيث قامت وكالة كوسوفو الاستئمانية بخصخصة ٢٥ مؤسسة تعاونية وأصولها في المتوسط شهريا. وما زالت هناك شواغل معلقة، تشمل تحديد الوضع القانوني للمؤسسات التعاونية، وحصانة مجلس إدارة وكالة كوسوفو الاستئمانية والعاملين في إدارتها، وتصفية أصول أو أراضي تلك المؤسسات. وما زال استيلاء البلديات بصورة غير قانونية على الأراضي العائدة لهذه المؤسسات يمثل إحدى المشاكل المستمرة. واختتمت بنجاح في الصيف موجتان من عطاءات الخصخصة، بينما بدأت موجة ثالثة شملت ٢٢ عطاء لأصول ١٣ مؤسسة تعاونية في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أعقاب المشاورات التي جرت مع مقر الأمم المتحدة، والتعديلات التي أدخلت على إجراءات الخصخصة. وهناك موجة رابعة من العطاءات على وشك التقديم.

٣٩ - وكجزء من عملية إعادة تنظيم المؤسسات التعاونية الجارية على أساس توصيات مراجعي الحسابات، تعمل وكالة كوسوفو الاستئمانية الآن على إدخال مفهوم جديد للإدارة العامة ينادي بإنشاء مجالس إدارة ومجالس إشراف، بما يؤدي إلى تحسين الشفافية. كما تقوم المؤسسات التعاونية الآن بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات لعام ٢٠٠٣. ومن المنتظر مع نهاية تشرين الأول/أكتوبر أن يكون لدى أغلب المؤسسات التعاونية مجالس إدارة مؤقتة تمارس عملها حتى الانتهاء من عملية التأسيس.

٤٠ - ما زال تحصيل الإيرادات لمقدمي الخدمات العامة يمثل مشكلة في جميع أنحاء كوسوفو، ورغم أن المؤسسات التعاونية تعتبر إلى حد كبير من المسؤوليات المحتفظ بها، فإن على مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تتخذ خطوات ملموسة لدعم تحصيل الضرائب وضمان تخصيص مبالغ كافية من الميزانية الموحدة لكوسوفو حتى يمكن إنشاء نظم محسنة لتحصيل الإيرادات على أسس سليمة. ففي مؤسسة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في كوسوفو، اقتربت عملية التحصيل بواسطة نظامي دردانت وفالا ٩٠٠ من ١٠٠ في المائة من الإيرادات المقررة، تاركة وراءها المشكلة الأساسية وهي الهواتف الثابتة. وعلى النقيض

من ذلك، فإن مؤسسة كهرباء كوسوفو لم تحصل سوى ٣٢ في المائة من قيمة الكهرباء التي قدمتها. وفي خطوة تعتبر نموذجية، بدأ مكتب الطاقة في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة إجراء مشاورات مع إدارة مؤسسة الكهرباء للتعاون معها في اتخاذ خطوات مشتركة لتحسين إصدار الفواتير وتحصيلها، وشكل فريق عامل لهذا الغرض. وقد أقامت وكالة كوسوفو الاستئمانية، بدعم كبير من وزارة البيئة وتخطيط الأراضي، سبع شركات إقليمية للمياه وسبع شركات إقليمية أخرى للنفايات من ٤٢ عملية صغيرة متفرقة كانت تقوم بها البلديات من قبل بغرض تحسين تحصيل الإيرادات من خلال تجميع هذه العمليات. وقد وصل متوسط تحصيل الإيرادات الآن في هذا القطاع إلى ٥٢ في المائة، وإن كان ما زال يتراوح بين ٣٣ في المائة و ٩٣ في المائة بين الشركات الإقليمية السبع.

٤١ - وليس هناك حتى الآن مؤشرات رسمية على الامتثال لسداد الضرائب، وإن كان هناك بدلا عن ذلك مؤشرات أداء وضعتها إدارة الضرائب لقياس الكفاءة المؤسسية للإدارة نفسها. فالامتثال المحلي للضرائب منخفض للغاية، الأمر الذي أفضى إلى أن ٢٠ في المائة فقط من مجموع إيرادات الضرائب يأتي من التحصيل الداخلي. ويواصل التعاون الدولي، مع تعيين أفرقة لمكافحة التهريب والتعاون مع الشرطة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، إدخال تحسين على الامتثال لتسديد الضرائب. وقد أثبت نظام الطوابع الجمركية الذي طبق للحد من تهريب التبغ إلى أوروبا فعاليته، وانخفضت الواردات بنسبة ٤٤ في المائة.

واو - حقوق الملكية

رغم الخطوات الحاسمة التي اتخذت باتجاه اعتماد نهج استراتيجي منسق، فإن تنفيذ وإنفاذ الصكوك القانونية والتنظيمية التي تحمي حقوق الملكية ما زال غير كاف، سواء عن طريق المؤسسات الإدارية أو القضائية أو مؤسسات إنفاذ القوانين.

٤٢ - لم يتحقق تقدم يذكر في مجال الاستيلاء بصورة غير قانونية على الأماكن السكنية والأراضي الزراعية والمباني التجارية. فعلى المستوى الإداري، لم تبذل البلديات حتى الآن جهدا منسقا للمعاقبة على هذا الاستيلاء غير القانوني أو منع حدوثه عن طريق إنفاذ القواعد الخاصة بأعمال البناء غير القانونية أو غيرها من القواعد. وفي الوقت الذي استنكر بعض قادة البلديات علنا الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات، ليس هناك ما يدل على وجود حملة توعية منسقة. وعلى المستوى الوزاري، لم تبدأ المؤسسات المؤقتة أي عملية لوضع خطة عمل لتعزيز الآليات القائمة لفض النزاعات حول الممتلكات الزراعية والتجارية بصورة فعالة.

٤٣ - ومن بين الإنجازات الهامة اجتماع فريق الخبراء المعني بالملكية في شهر آب/أغسطس. فقد انتهى الفريق من وضع اختصاصاته، وشكل فريقا فرعيا ليبدأ العمل مباشرة على وضع

قائمة بالتشريعات المتعلقة بحقوق الملكية العقارية المركزية والبلدية التي تأخر القيام بها في حينها، ووضع خطة عمل لتقدير الاحتياجات وسن التشريعات اللازمة.

٤٤ - وفيما يتعلق بالممتلكات السكنية، فإن مديرية الإسكان والممتلكات، واللجنة المعنية بمطالبات الإسكان والممتلكات تواصلان عملهما على ما لديهما من مطالبات. فحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت المديرية واللجنة قد أصدرتا قرارات بشأن ٨٧٥ ١٩ من المطالبات المقدمة إليها والبالغ عددها ٠٢٨ ٢٩ (٦٨ في المائة)، لكن عدد المطالبات التي تم إنفاذها أو تنفيذها بالكامل لم يتجاوز ٩٩٦ ٨ مطالبة (٤٦ في المائة). وقد طلبت مديرية الإسكان والممتلكات مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٢٠٠ من اليوروات لتستكمل به طلبها الأصلي بمبلغ ١,٢ مليون يورو، وذلك حتى تستطيع مواصلة عملها بالمستوى المقرر. كما ستواجه المديرية عجزا متوقعا يبلغ ٢,٣ مليون دولار عن عملياتها في ٢٠٠٥. وقد وفرت الشرطة بشكل عام دعما قويا لإنفاذ قرارات المديرية واللجنة وقرارات الإخلاء الصادرة عن المحاكم. ويجري العمل الآن على زيادة التنسيق والتدريب على المسائل المتعلقة بالاستيلاء غير القانوني على الممتلكات من أجل مساعدة الشرطة والنظام القضائي على تطبيق الأحكام الجنائية كاملة على عمليات الاستيلاء غير القانوني. وحتى ١٦ أيلول/سبتمبر، كانت هناك ٥٩ قضية جنائية تتعلق بالتعدي على الممتلكات موجودة لدى الشرطة، ولكن لم تصدر لائحة اتهام إلا بصدد حالة واحدة منها، بينما أحيلت تسع قضايا إلى المدعي العام، وما زالت هناك ٤٤ قضية قيد التحقيق.

٤٥ - وهناك تقدم بطيء في إحداث سجل لحقوق الممتلكات العقارية وسجل للأراضي، وإن كانا لم يطبقا بعد ويتعذر الانتفاع منها حتى الآن. وهناك برنامج تدريبي رائد للبدء بصورة فعالة في برنامج رقمي لسجل حقوق الممتلكات العقارية يجري الآن في خمس بلديات، وسيتم التوسع فيه بعد ذلك. ولكن نظرا لأنه ما زالت هناك سجلات نظيرة في صربيا نفسها، ما زال من الممكن حدوث عمليات بيع مزدوجة للممتلكات.

٤٦ - وتعتبر المستوطنات غير الرسمية من بين المجالات التي حققت بعض التقدم. فقد اجتمع فريق أصحاب المصلحة الذي أنشئ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ عدة مرات عمل أفراده معا بروح واحدة كفريق، وسيجري في القريب العاجل تحليل للحالة يركز على حالة الإدارة الحضرية في ثلاث بلديات رائدة. ولم تتخذ مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أي إجراء لشن حملة توعية بين السلطات وعامة الشعب حول المستوطنات غير الرسمية وحقوق الملكية لسكانها، رغم نشاط التخطيط الحضري الجاري. كما حدث تقدم محدود في توفير مساكن بديلة للفئات الضعيفة اجتماعيا. وانتهى العمل في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في مشروعين

رائدين للإسكان الاجتماعي شرعت بهما السلطات المركزية، ثم توسعا وشاركت البلديات في تمويلهما، وهناك ثلاثة مشروعات رئيسية أخرى تعمل السلطات المركزية على إعدادها حاليا.

زاي - الحوار

لم يتواصل الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد، بسبب عزوف الأخيرة عن استئناف العملية بعد آذار/مارس. ورغم ذلك، فقد كانت الاتصالات المبدئية التي أجراها الممثل الخاص مع سلطات بلغراد صريحة وبناءة. وحققت الاتصالات الإقليمية تقدما.

٤٧ - رغم البداية الواعدة لعمل فريق الحوار المعني بالمفقودين، في أوائل شهر آذار/مارس الماضي، فإن سلطات بلغراد اعتبرت أحداث العنف التي وقعت في منتصف الشهر نفسه، بالإضافة إلى مجموعة من المسائل الأخرى عقبات أمام استئناف الحوار بين بريشتينا وبلغراد.

٤٨ - وقد أعلن بيرم ريكسهيبي رئيس وزراء كوسوفو منذ نيسان/أبريل عن استعداده لاستئناف الحوار مع بلغراد، وكتب إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في ٥ آب/أغسطس يطلب إليها استئناف الحوار حول الأشخاص المفقودين. ومع ذلك، فإن الحملة الانتخابية في كوسوفو في فصل الخريف، والعملية التي يحتمل أن تطول لتشكيل حكومة جديدة، سوف يمنع بريشتينا من الجلوس مع بلغراد لفترة طويلة قادمة. ورغم ذلك، فإن اجتماع الخبراء المعنيين بإصلاح الحكومة المحلية في فيينا في ٢٨ أيلول/سبتمبر أوضح بالفعل أن الحوار بين بريشتينا وبلغراد ما زال ممكنا.

٤٩ - واستمر تطور التعاون الإقليمي، لا سيما مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا. ففي ١١ حزيران/يونيه، وقّعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، نيابة عن المؤسسات المؤقتة، مذكرة تفاهم بشأن تطوير شبكة النقل الإقليمية الرئيسية في جنوب شرق أوروبا. وسوف يعزز ذلك من التعاون في مسائل النقل بين الموقّعين على المذكرة، ليوفر بذلك الشرط الأساسي لإقامة شبكة مناسبة في المنطقة من الطرق والسكك الحديدية، والطرق المائية، والموانئ، والمطارات. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وقّعت البعثة اتفاقا مع ألبانيا ألغى عمليا ازدواجية الضريبة على الأعمال التجارية والأفراد الألبانيين الذين يعملون في كوسوفو، والعكس بالعكس. وتجري الآن مشاورات مع سلوفينيا وتركيا بغرض إبرام اتفاقات لحماية الاستثمارات. وقد فتحت كل من سلوفينيا ورومانيا مكتب اتصال في بريشتينا. كما تنوي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فتح مكتب لغرفتها التجارية وواصلت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، التي تعمل بتنسيق وثيق وشراكة مع بعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مشاركتها في المنتديات العادية المتعددة الأطراف، مثل اجتماعات ميثاق تحقيق الاستقرار ومنتدى الاتحاد الأوروبي لدول البلقان الغربية.

٥٠ - وواصلت آلية المتابعة في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي التابعة للمفوضية الأوروبية توجيه كوسوفو نحو الإصلاحات التي تتفق مع اشتراكات الاتحاد. وعقدت آلية المتابعة اجتماعها الخامس في بروكسل في ١٧ أيلول/سبتمبر بين المفوضية الأوروبية، ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حيث تمت مناقشة المسائل المتعلقة بالاقتصاد والبيئة. والمهم أن هذا الاجتماع كان فرصة لمناقشة الشراكة الأوروبية التي أقرت أخيرا مع صربيا والجبل الأسود، بما في ذلك كوسوفو. وتحدد هذه الشراكة الأوروبية أولويات العمل من أجل دعم الجهود المبذولة للاقتراب أكثر فأكثر من الاتحاد الأوروبي. فما حدث مؤخرا من إنشاء مكتب عمليات التكامل مع أوروبا في مكتب رئيس الوزراء سوف يزيد من قدرات المؤسسات المؤقتة على الاستجابة بصورة فعالة للشراكة الأوروبية والمشاركة في آلية المتابعة، وفي غيرها من الأدوات ذات الصلة في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب.

حاء - فيلق حماية كوسوفو

بشكل عام، واصل فيلق حماية كوسوفو وأفراده الالتزام بسيادة القانون، وأدوا واجباتهم طبقا لولايتهم. ورغم ذلك، فإن الفيلق لم يخف إحباطه لأنه لم يكلف بمهام أكبر.

٥١ - على المستوى التعبوي والتشغيلي، أدى فيلق حماية كوسوفو دوره بصورة جيدة، وعلى الأخص في إطار إزالة الألغام وعمليات البحث والإنقاذ. ولكن هذا التنظيم لن يستطيع تحقيق المعايير المهنية الأوروبية دون مزيد من التدريب ودون دعمه بالمعدات. فسحب المنظمة الدولية للهجرة لعملية التدريب التي كانت تقوم بها، سوف يكون له تأثير ملموس على التدريب العام والمتخصص على السواء. فالأمر بحاجة إلى تدابير للقيادة والمراقبة والتنسيق بين الفيلق وغيره من دوائر الطوارئ (دائرة إدارة الطوارئ في وزارة الخدمات العامة وقوة شرطة كوسوفو ومصلحة إطفاء الحرائق وخدمات الإسعاف، والمنظمات غير الحكومية). كما أن الفيلق يشكو من نقص التمويل والمعدات الضرورية لمهمته والتدريب والإشراف.

٥٢ - هناك تحسن يطرأ على الانضباط في الفيلق. فحالات عدم الالتزام أصبحت أقل تواترا. ويتولى مراجعة الإجراءات موظفون قانونيون في مكتب منسق الفيلق ونائب قائد القوة والمفتش العام للفيلق، والفيلق نفسه. وبشكل عام، فإن العملية تتسم بالكفاءة والانضباط والموضوعية وتحمي الحقوق التي تكفلها العملية. وقد حسنت التعديلات البسيطة

في الإجراءات من الكفاءة وتدفق المعلومات. ويجري الآن وضع إجراءات جديدة لمراجعة نظام استعراض الأداء. وقد تأخرت مراجعة مدونة التأديب بفعل أمور سياسية (مثل دور مفتش قوة كوسوفو لفيلق حماية كوسوفو). وتتخذ الآن خطوات لحل هذه المسألة. وليس لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أي علم بحالات تمييز في تطبيق إجراءات التأديب، ولكن لا يبدو أيضا أن هناك أي إجراءات رسمية قد اعتمدت لضمان عدم حدوث مثل هذا التمييز.

٥٣ - وقد وضعت خطة لحملة من أجل تعيين أفراد من الأقليات لتصل نسبتهم إلى ١٠ في المائة (تشكل الأقليات حاليا ٤,٧٥ في المائة من العضوية الفعلية)، ولكنها لم تنفذ حتى الآن. وسوف يتطلب ذلك دعما استباقيا من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، والمنظمات غير الحكومية، والبلديات. فأرقام الأقليات تتراجع الآن بسبب الضغوط الخارجية على الصربيين من أفراد الفيلق (تشير التقديرات إلى أن الغالبية تنتمي أساسا إلى صربيا أو هم من صرب كوسوفو). وهناك طلبات جديدة الآن من أفراد الأقليات يجري النظر فيها. وما زال الفيلق يواصل قيامه بمشروعات مجتمعية داخل مناطق الأقليات، وإن كانت محدودة في حجمها.

٥٤ - وقد أخلى فيلق حماية كوسوفو ١٣ موقعا من المواقع التي كان يشغلها حول كوسوفو في بداية هذا العام والبالغ عددها ٥٩ موقعا. ومن المقرر إخلاء خمسة مواقع أخرى بنهاية هذا العام. أما إجراء المزيد من عمليات الانتقال فتصادفه عقبات بسبب نقص التمويل اللازم لتجديد المقار التي سيتجمَّع الفيلق فيها.

المرفق الثانـي

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١٢٩	الصين	١٩
الأرجنتين	١٣٦	غانا	٥١
الأردن	٤٣٠	فرنسا	٧٥
إسبانيا	١٥	الفلبين	٩٠
ألمانيا	٢٦٦	فنلندا	٩
أوكرانيا	٢١٣	فيجي	٣٣
إيطاليا	٥٩	الكاميرون	٩
باكستان	١٩٧	قيرغيزستان	٤
البرازيل	٣	كينيا	٢٨
البرتغال	١٠	ليتوانيا	٨
بلجيكا	صفـر	ماليزيا	٣٢
بلغاريا	٥٤	مصر	٣٧
بنغلاديش	٩٤	ملاوي	١٥
بولندا	١٢٤	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٩٩
تركيا	٢٥٢	موريشيوس	صفـر
تونس	٥	النرويج	٢٠
الجمهورية التشيكية	١٥	النمسا	٢٩
الدانمرك	٢٠	نيبال	٤٧
رومانيا	١٨٥	نيجيريا	٧٨
زامبيا	٣٦	الهند	٢٩٨
زمبابوي	٦١	هنغاريا	١٠
سلوفينيا	١٥	هولنـدا	١
السنغال	صفـر	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٤
السويد	٣٠	اليونان	١٨
سويسرا	٨		
المجموع			**٣ ٦١١**

تشكيل قوة شرطة كوسوفو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٥	٥ ٣٠٩
صرب كوسوفو	٩,٤	٥٩٣
أفراد من أقليات عرقية أخرى	٦,٠	٣٨٠
المجموع		**٦ ٢٨٢**
رجال	٨٥,٦	٥ ٣٨٢
نساء	١٤,٣	٩٠٠

المرفق الثالث

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

البلد	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	٢
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٤
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	١
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
المجموع	**٣٦**

Map No. 4133 Rev. 17 UNITED NATIONS
October 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section